CC BY

العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة نموذج معاصر لجرائم الياقات البيضاء

– دراسة اجتماعية تحليلية –

أَحمد عبد العزيز عبد العزيز *

تأريخ التقديم: 2021/10/26 تأريخ القبول: 2021/12/11

المستخلص:

تتمحور هذه الدراسة التحليلية في توضيح التطورات الجديدة في الإجرام المعاصر ، ورصد الأَسباب والعوامل المشجعة التي عززت العلاقة بين عصابات الجريمة المنظمة وتنظيمات الفساد الإداري والمالي في مختلف دول العالم المعاصر، ومن أَبرزها العولمة والانفتاح التجاري بين مختلف أَنحاء العالم، فضلًا عن ظهور التقنيات الحديثة من نظم المعلومات والاتصالات الحديثة مثل الإنترنت، ناهيك عن انتشار النزعة المادية بين شعوب العالم ، وهذه العوامل شجعت على ظهور أُنموذج معاصر من (جرائم الياقات البيضاء) التي تشتمل على جرائم منظمة عابرة للقارات تتكون من تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع بعض الانظمة السياسية والاقتصادية الفاسدة في العالم ، مثل جرائم المخدرات والإتجار بالبشر وتهريب الأَسلحة وغسيل الأَموال، واشتملت الدراسة على اربعة مباحث، تطرق المبحث الأَوَّل إلى الإطار النظري للدراسة بينما تناولنا في المبحث الثاني عناصر العلاقة المشتركة بين الفساد والجريمة المنظمة، أَمَّا المبحث الثالث فقد ركَّزنا الحديث فيه على تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، في حين اشتمل المبحث الرابع على نتائج الدراسة وبعض التوصيات والمقترحات.

وكشفت نتائج الدراسة أَنَّ عصابات الجريمة المنظمة تعمل جاهدة على تحفيز الموظفين وكبار السياسيين ورجال الاقتصاد للانخراط في الفساد المنظم، الأَمر الذي يُسهم

* أُستاذ مساعد/قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل .

بانتشار أَوسع لكل من الجريمتين، وتطور وتنوع أَساليب وأَنماط تلك الجرائم، مِمَّا يشكل خطورة بالغة الأَهميَّة على المستويين الدولي والوطني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأَمنيَّة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الاقتصاد، بشرية.

المبحث الأَوَّل

الإطار النظري للدراسة

اولاً/ مشكلة الدراسة:

عرفت البشرية الجريمة منذ الازل ، وذلك بأشكالها البسيطة والأَوَّلية التي تتركز على فعل إِجرامي واحد أَو عدة افعال إِجرامية لإِنجازها، لكن تطور المجتمعات البشرية وتعقد نظم حياتها ومعاملاتها ولا سيَّما ما أَفرزته المجتمعات الصناعية الحديثة من تشابك للمصالح الاقتصادية والتجارية ، تجاوزت الحدود الوطنية للدولة، فانتقلت الجريمة من البساطة والعفوية إِلى التنظيم الدقيق الذي يتصف بالترتيب والإِعداد الذي لم يعد محصوراً في مكان واحد ولا في مدينة واحدة ولا في دولة واحدة، ليصير تنظيم الجريمة ذا بعد دولي وذا مصالح متنوعة لمجموعة من الأَفراد أَو المنظمات أَو العصابات ، وبدأت بذلك تشهد جرائم من نوع جديد هي الجرائم المنظمة التي تتجاوز المشروع الفردي بل ، وكل الصور التقليدية للجريمة وبدأت ايضاً تتسلح بالتقنيات الحديثة وترتبط بتحالفات مع المنظمات الإِجرامية الأُخرى مستغلة التنامي المتسارع في الأَنشطة التجارية والمالية والاقتصادية وطغيان العولمة، وانفتاح المجتمعات على بعضها بعضًا وتطور وسائل الاتصال والنقل ، فصار من اليسير انتقال رؤوس الأَموال عبر مختلف دول العالم، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أَموال المنظمات الإِجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأَموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات ، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع.

ولم يقتصر الأَمر عند هذا الحد ، بل اقترن تنامي معدلات الجريمة المنظمة بزيادة مطردة في ظاهرة الفساد بأشكاله المتنوعة ولاسيَّما الفساد السياسي والمالي، وظهرت الكثير من التقارير والدلائل القانونية حول تورط مسؤولين وشخصيات سياسية وإِداريَّة

بارزة في أَنشطة إجرامية منظمة بدأت تتفشى وسط السلطات السياسية والقضائية وأَجهزة تنفيذ القوانين والأَمن والشرطة ، ومثل هذا الترابط بين الفساد والجريمة المنظمة جسدت في الواقع نماذج معاصرة لجرائم الياقات البيضاء (white collar crime) التي اشار اليها عالم الإجرام (ادوين سذرلاند) . وتعني الجرائم المنظمة التي يرتكبها المسؤولين واصحاب الشركات والمكاتب المالية والإداريَّة الَّذين يتمتعون بسلطة ونفوذ عالٍ في المجتمع ، ويمتلكون الامكانيات المادية والصلاحيات الإداريَّة والقانونية التي تبعد التهم والملاحقة الأَمنيَّة والقانونية عنهم ، وهذا الأَمر زاد من صعوبة مواجهة هذا النمط المستحدث من الجرائم ، وضاعف من مخاطرها واثارها السلبية على استقرار المجتمعات وامنها الاجتماعي ، ويقوض مؤسساتها الاقتصادية وانظمتها المالية وبيئتها السياسية، وجعل منها مشكلة تستحق الدراسة والتحليل.

ثانيا/ أَهميَّة الدراسة:

تكمن الأَهميَّة النظرية للدراسة في خطورة ظاهرة الفساد وعلاقته بالجريمة المنظمة ، وما تخلقه هذه العلاقة الشاذة بينهما على انعكاسات سلبية على أَمن واستقرار المجتمعات الانسانية كافة ، إذ صارت هذه الظاهرة تنال من مقدرات الأُمم والشعوب ، وتقوض مؤسساتها الاقتصادية وانظمتها المالية ، بشكل يؤثر مباشرة في خطط التنمية ورفاهية المجتمعات ، ويقود إلى الفوضى وعدم الاستقرار في كثير من دول العالم ، ولاسيَّما النامية منها، ناهيك عن الفقر والتخلف الناتج عن فقدان الموارد الوطنية والمساعدات الدولية الموجهة للدول الأَكثر فقراً ، التي يتم تهريبها وتجميدها في حسابات سرية يصعب استثمارها بشكل ايجابي فيما ينفع الإنسان، وخير مثال على خطورة هذه الظاهرة اقتصادياً ما اشارت اليه التقارير الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى أَنَّ العائدات السنوية للجريمة المنظمة العابرة للحدود تُقدر بـ (500) مليارات دولار أَمريكي ، وهي في مُعظمها ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسيل الأَموال، والاتجار غير المشروع بالسلاح.[1]

(1) United Nations Office on Drugs and Crime . The Global Program Against Corruption: Anti – Corruption Toolkit . (3rd ed) Vienna, 2011.

بينما تكمن الأَهميَّة التطبيقية للدراسة في كونها تكشف الحقائق والمعلومات الخفية التي توضح العناصر المشتركة بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، الَّتي تشجع العلاقة المتبادلة بين الظاهرتين فضلًا عن ان الدراسة توضح لنا أَبرز المستجدات والتطورات التي طرأت على أَساليب الفساد والجريمة المنظمة التي استفادت من حالة الانفتاح بين المجتمعات التي اوجدتها تكنولوجيا الاتصالات والإعلام واتفاقيات التجارة الدولية وانتشار الشركات العالمية العابرة للقارات على معظم دول العالم ولاسيَّما النامية منها ، وهذه الاوضاع الجديدة التي خلقتها العولمة جعلت من الصعوبة ملاحقة السرقات المالية الكبيرة وتداولها بين المفسدين وعصابات الإجرام المنظم، وهذا يقتضي ضرورة الاهتمام بهذه المسألة والتركيز على البحوث العلمية التي تستهدف نشر الوعي والثقافة الأَمنيَّة ضد الجريمة والفساد ، وتعميم المعرفة وتعزيز مقومات الشفافية وإصلاح وتطوير أَجهزة العدالة الجنائية والأَجهزة المختصة بمكافحة الجريمة وملاحقة المفسدين.[1]

ثالثا/ أَهداف الدراسة:

نهدف بالدراسة إلى تحقيق الأَهداف الاتية:

1) تسليط الضوء على ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة وخصائصهما المميزة.
2) توضيح كيفية تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة من اشكالها التقليدية إلى المعاصرة.
3) تحليل العلاقة المتنامية والارتباط العضوي بين الجريمة المنظمة والفساد ، ضمن إطار نظري يجسد جرائم اصحاب الياقات البيض بشكل معاصر.
4) العمل على بلورة حلول ومعالجات موضوعية لمواجهة تنامي معدلات الفساد والجريمة المنظمة في المجتمعات الانسانية ، فضلًا عن إيجاد ثقافة مجتمعية مناهضة لهما.

(1) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2007 ، ص12.

رابعًا: منهجية الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى البيانات والحقائق والتقارير الاقتصادية المتوفرة عن ظاهرة الفساد والجريمة المنظمة ، بجانب دراسة الادبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة. كذلك كان من الضروري اللجوء إلى المنهج التاريخي بتتبع بدايات العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة وتطور العلاقة بينهما عبر التاريخ وقراءة مستقبل هذه الظاهرة السلبية.

خامساً/ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1) الجريمة المنظمة:

يُعرف (Conklin) الجريمة المنظمة ، بأَنَّها نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأَوَّل للكسب بوسائل غير مشروعة.[1] كذلك عرفت منظمة (الانتربول) الجريمة المنظمة بأَنَّها (مجموعة إجرامية لها هيكل تنظيمي، وغرضها الاساسي الحصول على المال بممارسة أَنشطة غير مشروعة، أَو هي اتفاق إجرامي بين أَشخاص، لتحقيق غرض مشترك، عن طريق استخدام أُناس آخرين ، أَو أَدوات أُخرى ، تيسر لهم تحقيق أَقصى أَرباح ممكنة.[2]

ويعدُّ مؤتمر الأُمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد للفترة من (1–2) ايلول عام (1975) ، اول مؤتمر دولي يضع تعريفاً للجريمة المنظمة ، إذ عرفها بأَنَّها (الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً أَو على مستوى نطاق واسع تنفذه مجموعات للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأَفراده ، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون ، وتتضمن جرائم ضد الأَشخاص والجرائم المالية ، وتكون مرتبطة في معظم الأَحيان بالفساد السياسي).[3]

---

(1) Conklin E. John , Criminology , New York , Macmillan , 2004.

(2) سناء خليل ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد 44 ، العددان الاول والثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس يوليو 2001 ، ص5.

(3) عادل عبد العال ، جرائم العنف وانماطها ووسائل الحد من انتشارها ، بحث مقدم للمؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والامن المنعقد في تونس للفترة من 20 – 22 ايلول ، 1993 ، ص56.

وقامت لجنة من رجال القضاء والأَمن بدراسة ظاهرة الجريمة المنظمة في أَمريكا خلال عام (1987) ، وانتهت في تقريرها إلى تعريف (الجريمة المنظمة بأَنَّها تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ، ويضم بين طياته الالاف من المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام بالغ التعقيد والدقة ، يفوق النظم التي تتبعها أَكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً، كما يخضع أَفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض احكاماً بالغة القسوة على من يخرج على قاموس الجماعة المنظمة، ويلتزم أَفراد الجماعات الإجرامية المنظمة في أَداء انشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة تعود عليهم بالأَرباح الطائلة).[1]

كذلك عرف الدكتور (عادل عبد الجواد) الجريمة المنظمة بأَنَّها (عبارة عن بناء منظم ، يجمع مجموعة من الأَشخاص المحترفين ، ويضبط سلوكهم ثقافة فرعية ، ويؤدون نشاطهم بأسلوب منظم وبشكل مستمر ، ويعملون في أَنشطة غير مشروعة وإجرامية ، ويتم التخطيط والتنفيذ للأَنشطة الإجرامية في أَكثر من دولة ، بهدف تحقيق أَكبر قدر ممكن من العوائد المالية والمادية.[2]

وبالحلقة الدراسية الدولية المعنية بالجريمة المنظمة التي عقدت في مدينة سوزدال للمُدَّة من (21 – 25) اكتوبر عام (1991) ، قامت الدول الاوروبية بتعريف الجريمة المنظمة بأَنَّها: (جماعة كبيرة نسبياً من كيانات إجرامية مستديمة وخاضعة للضبط ، وترتكب الجرائم من أَجل الربح وتسعى إلى خلق نظام الاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف والترويع والإفساد والسرقة على نطاق واسع).[3]

(1) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، ص81.

(2) د. عادل عبد الجواد الكردوسي ، التعاون الامني العربي ومكافحة الاجرام عبر الوطني ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2005 ، ص12.

(3) د. عبد الرحيم صدقي ، الظاهرة الاجرامية ، مكتبة دار الثقافة العربية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1998 ، ص23.

نستنتج من التعاريف السابقة للجريمة المنظمة، أَنَّ من أَبرز خصائص هذا النوع من الجرائم هي:

1. **التخطيط:** وهذا التخطيط لا يكون إِلَّا بأُناس مؤهلين في هذا المجال.
2. **العمل المنظم:** من مجموعة أَفراد يوحدون صفوفهم من أَجل العمل في النشاط الإِجرامي.
3. **استمرارية النشاط الإِجرامي:** إِذ تحرص الجماعات الإِجرامية على استمرار النشاط الإِجرامي ، وتوسيع نطاقه بالعمل في إِطار مؤسسي وذي بناء هرمي ، ولوائح تنظم العمل به.
4. **استخدام العنف والترهيب والرشوة كوسائل لتحقيق الأَهداف:** وذلك لترويع الآخرين وارهابهم وممارسة الضغوط عليهم للسيطرة وتحقيق ما ترمي الجماعة الإِجرامية من أَهداف إِجرامية.
5. **تحقيق الربح كهدف للأَنشطة غير المشروعة:** إِذ تهدف الجريمة المنظمة اساساً إِلى تحقيق الربح المادي بوسائل غير مشروعة ، كما تعمل الجماعات الإِجرامية على زيادة أَرباحها عن طريق التحايل على دفع الضرائب والممارسات الاحتكارية للأعمال التجارية.
6. الاعتماد على الخلايا الطرفية في ارتكاب الجرائم ، للحفاظ على القيادات الإِجرامية العليا من التعرض للمساءلة الجنائية.
7. ان نشاط الجريمة المنظمة يتجاوز احياناً الإِطار الوطني للدولة؛ إِذ ترتكب اعمالها ضمن أَكثر من دولة واحدة ، أَو تترك نتائجها على مجموعة من الدول.

وعلى ضوء التعاريف والخصائص السابقة للجريمة المنظمة ، نضع تعريفاً اجرائياً لهذه الجريمة بأَنَّها (افعال جنائية مخالفة للقانون يرتكبها مجموعة إِجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ، وتتميز بالتخطيط والمهارة والدقة في تنفيذ الجريمة ، ويعمل أَفراد هذه المجموعة الإِجرامية وفق نظام داخلي يحدد دور وواجبات كل واحد منهم ، ويكفل ولاءهم وطاعتهم لأوامر رئيس أَو مجموعة رؤساء في التنظيم الإِجرامي ، ويكون الهدف من وراء نشاطهم الإِجرامي المنظم هو الحصول على الأَرباح المالية الكبيرة مثل السطو على

البنوك وتجارة المخدرات ، وتستخدم المجموعة الإجرامية أَساليب التهديد بالسلاح أَو العنف أَو الرشوة أَو الابتزاز لتحقيق أَهدافها الإجرامية).

2) الفساد:

يعرف الفساد اصطلاحاً بأنَّه اختراق أَو فعل أَو تحريف سياسة المؤسسة الرسمية عن أَهدافها المرسومة لها بحيث يؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة الناس بسياسة المؤسسة وتدني نظرتهم اليها وإلى عدم تصديقهم لتصريحاتها وقرارتها ، وهي تشكل أفة تنظيمية تنخر هيكلها من الداخل تعمل على تعطيلها وتخريبها فيما بعد.[1]

ويعرف الفساد بموجب منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة.[2]

وتفرق المنظمة الدولية للشفافية بين نوعين من الفساد هما:

1- **الفساد بالقانون:** وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات ، التي تُدفع فيها رشاوى للحصول على الافضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقاً للقانون.

2- **الفساد ضد القانون:** وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.[3]

وفي مفهوم الأُمم المتحدة ، فإن الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية بالمصلحة العامة.[4]

فالفساد إذًا جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة فحسب ، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد من التراكمات المادية والمعنوية غير الشرعية ، الَّتي تؤثر في بنية المجتمع واقتصاده.

---

(1) د. معن خليل عمر ، التفكك الاجتماعي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005 ، ص222.

(2) www.transparency.org/layou.

(3) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص41.

(4) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

ويعرف السيد علي شتا الفساد بأنَّه استخدام السلطة العامة من أَجل كسب أَو ربح شخصي أَو من أَجل تحقيق هيبة أَو مكانة اجتماعية ، أَو من أَجل تحقيق منفعة لجماعة أَو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أَو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي.[1]

وهناك أَنواع متعددة من الفساد متعارف عليها بين المفكرين والباحثين ، ومن ابرز هذه الأَنواع:

1) **الفساد الاخلاقي:** ويعني انحطاط القيم والمبادئ والاخلاق الحميدة واستبدالها بعادات وقيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية، وينتج عن ذلك انتشار الدعارة والرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة.[2]
2) **الفساد الإداري:** هو اساءة استعمال الموظف للسلطة الحكومية التي يمتلكها من أَجل الحصول على منافع ومكاسب أَو منافع خاصة بعيداً عن المصلحة العامة ، بمخالفة ما تنص عليه القواعد أَو القوانين أَو التشريعات أَو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي.[3]
3) **الفساد القضائي:** القضاء هو السلطة التي يُعول عليها الناس في التحكيم وفض المنازعات والخصومات واعادة الحقوق لأصحابها، ومن اخطر ما يهلك الحكومات والشعوب تسرب الفساد إلى السلك القضائي، فإنَّ حدث ذلك فتلك علامة صريحة على تفشي الفساد في كل ميدان، إذ إنَّ فساد القضاء يعني ضياع الحقوق وتفشي الظلم وتلاشي فرص المساءلة. ومن أَبرز أَشكال الفساد القضائي ، المحسوبية والواسطة ، وما ينتج عن ذلك من اتهام بريء ، وتبرئة جاني ، وقبول الهدايا والرشاوى ، والشهادة بالزور ، وما يترتب عنها من هضم لحقوق الآخرين.[4]

---

(1) السيد علي شتا ، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص43.

(2) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص47.

(3) د. حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص23.

(4) المصدر نفسه ، ص23.

4) **الفساد المالي:** وهو الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأَحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ، مثل مخالفة التعليمات الخاصة بأَجهزة الرقابة المالية وسرقة أَموال كبيرة من ميزانية الدولة.[1]

5) **الفساد الثقافي:** يُقصد به خروج اي جماعة عن الثوابت العامة لديها مما يفكك هويتها وموروثاتها الثقافية ، وهو من اخطر أَنواع الفساد؛ لأَنَّه وعلى عكس الأَنواع الأُخرى من الفساد ، يصعب الاجماع على ادانـته أَو سن تشريعات تجرمه ، لتمتعه بحصانة ما يُسمى بحرية الرأي أَو الابداع . وهناك صور عديدة للفساد الثقافي منها: المناداة بإحلال بعض القيم الاجنبية محل قيم وتقاليد ارستها تعاليم الدين الحنيف خاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام ومناهج التعليم.[2]

6) **الفساد الاجتماعي:** ويقصد به وجود خلل في القيم الاجتماعية ، ويُعد الفساد الاخلاقي صورة من صور الـفساد الاجتماعي، فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأَفراد، وما يلبث أَن ينتشر في غالبية المجتمـع ، ناشراً الرذيلة وسوء الأَخلاق . ومن صور هذا النوع من الفساد أَيضاً انتشار الفواحش بشتى اشكالها من الجرائم الجنسية ، والاتجار في البشر، وانتهاك الحُرمات والاخلال بالأَمن، وإذا اختل الأَمن عن الخوف ، وانتشرت الجرائم بشتى صورها.[3]

7) **الفساد السياسي:** ذلك الفساد القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخابات أَو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أَم غير مادية باستخدام إجراءات أَن الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشريعة القانونية السائدة.[4]

---

(1) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص48.

(2) المصدر نفسه ، ص48.

(3) بيير لاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 2003 ، ص11.

(4) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص49 – 50.

ويشتمل هذا النوع من الفساد على فساد التشريع والأجهزة التنفيذية والقضاء ، وفساد النظم الانتخابية ، والتلاعب بنتائج الانتخابات وفساد الاحزاب السياسية.[1]

وعلى ضوء ذلك نستطيع تعريف الفساد اجرائياً بأنه (السلوك الإداري المنحرف الذي ينتهك المعايير أَو القواعد الرسمية للمؤسسة الإداريَّة ، وتوظيف موارد وقدرات المؤسسة الإداريَّة لصالح فرد أَو مجموعة أَفراد عاملين في هذه المؤسسة بعيداً عن المصلحة العامة ، ويتمثل الفساد في مجموعة مختلفة من الافعال الإجرامية والمنحرفة مثل الرشوة ، واستغلال المنصب الإداري للمصلحة الشخصية والابتزاز ، والوساطة والمحسوبية في تعيين الاقارب والاصدقاء ، وهدر المال العام وتبذيره).

3) جرائم الياقات البيضاء:

كان العالم (ادوين سذرلاند) اول من قدم مصطلح الجرائم الياقات البيضاء عندما عرفها بأَنَّها (الجريمة التي يرتكبها فرد يتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية كبيرة ، ويخرق بها القوانين التي سنت لتنظيم نشاطه المهني).[2]

وتعني تسمية (ذوي الياقات البيضاء) المسؤولين والموظفين ، ولا سيما الذين يعملون في المكاتب بعيداً عن اشعة الشمس والتراب والعرق ، فتكون ملابسهم نظيفة وياقاتهم بيضاء لتميزهم عن العمال الكادحين الذين يعملون خارج المكاتب في الشمس والهواء ويتعرضون للغبار ، فتكون ملابسهم متسخة دائماً ، وياقاتهم تتميز بـــاللون الازرق أَو الأَسود ، وذلك لإلتصاق الغبار وذرات التراب بالعرق فتصطبغ الياقة باللون الازرق أَو الأَسود ، ولذلك تنسب اليهم تسمية (اصحاب الياقات الزرقاء).[3]

ولذلك فإن جرائم ذوي الياقات البيضاء غالباً ما تتسم بأَنَّها **اولاً** اقتصادية ، و**ثانياً** تصدر من مسؤولين وموظفين كبار لهم سلطتهم ونفوذهم المؤثر في المجتمع ، ولهم وجاهة واعتبار اجتماعي قد يكون مخيفاً للأخرين نتيجة لمسؤولياتهم وسلطاتهم ، فتكون

---

(1) المصدر نفسه ، ص50.

(2) جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية – بحث منشور في مجلة دراسات عـربية – المجلد (3) ، العدد (4) ، معهد الدراسات – بيروت ، 1987 ، ص4.

(3) د. فتحية عبد الغني الجميلي ، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2001 ، ص147 – 148.

جرائم خطيرة في المجتمع ، وذلك لكون هؤلاء المجرمين غالباً ما يبعدون التهم عنهم ومحاطون بأسوار بشرية تدفع عنهم الشكوك ويعدون آليات لهم لتنفيذ الجريمة ، وكذلك خطورة هذه الجرائم من الناحية المادية ، اذ ان اصحاب الياقات البيضاء تكون سرقاتهم وتزويرهم للوثائق كبيرة جدا.[1]

كذلك عرف (بونجير) هذه الجرائم بأَنَّها إجرام اقتصادية تنمو وتتطور في المجتمعات الرأسمالية التي تعلم مرتكبيها حب الثروة والمال والحصول عليه بعدة فرص تعتمد على الحيلة والخداع وسرقة أَموال الناس.[2] اما (هربرت ايدلهارتز) فيُعرفها بأَنَّها (الجرائم التي تقترف من الموظفين الصغار ، كالمحاسب الصغير في المصرف ، وقد ترتكب كذلك من قبل رئيس شركة كبرى ، فهذه الجرائم لا تتحدد على اصحاب المراكز المرموقة فحسب ، بل تعتمد على موقف الشخص الذي يدفعه لارتكابه هذه الجرائم).[3]

وبموجب هذا التعريف يمكن تقسيم جرائم الياقات البيض إلى قسمين:

اولاً: الافعال التي يقوم بها المدراء والمسؤولون والمهنيون اصحاب المواقع المهنية المتوسطة في المؤسسات العامة والخاصة.

ثانياً: الافعال الإجرامية التي يقوم بها اصحاب النفوذ والسلطة مستغلين مناصبهم ومسؤولياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأغراض الخاصة والشخصية والمصلحية ، بهدف جمع الثراء والربح السريع غير الشرعي وبوسائل ملتوية وغير شرعية مثل الرشوة والتزوير والنصب والاحتيال وغيرها.[4]

(1) د. نوح عز الدين عبد الرزاق ، الاعلام العراقي ومكافحة الفساد ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 15 ، بيت الحكمة ، بغداد، 2010 ، ص50.

(2) د. هادي صالح العيساوي ، اضافات نظرية في علم الاجتماع نفسية – اجتماعية – جنائية ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد ، 2010 ، ص119.

(3) د. رباح مجيد محمد الهيتي ، ثقافة الفساد الاداري في العراق ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، بغداد – بيروت ، 2012 ، ص67.

(4) فاديا قاسم بيضون ، من جرائم اصحاب الياقات البيضاء: الرشوة وتبييض الاموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بـيروت ، 2008 ، ص13.

وعلى ضوء ذلك نستطيع تعريف جرائم الياقات اجرائياً بأَنَّها (الجرائم المنظمة التي يقوم بها أَفراد متعلمون ومن اصحاب الدخل العالي وشاغلي المواقع الرسمية العليا والمتنفذين في التنظيمات الرسمية ، يقومون باسم التنظيم الرسمي الذي يعملون فيه بارتكاب جرائم استغلالية وابتزازية لصالحهم الخاص وليس لصالح التنظيم الرسمي ، مثل جرائم الفساد الإداري والمالي والتزوير والتهرب الضريبي وتبييض الأَموال).

المبحث الثاني

عناصر العلاقة المشتركة بين الفساد والجريمة المنظمة

يمكننا القول بقراءتنا السابقة لمفاهيم الفساد والجريمة المنظمة وجود نقاط مشتركة بين هاتين الظاهرتين تساهم في تعزيز العلاقة المشتركة بينهما وتزايد مخاطرهما على امن واستقرار المجتمع الانساني، ويمكن الاشارة إلى هذا التشابه بتوضيح بعض اوجه المقارنة بين الفساد والجريمة المنظمة بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح بعض اوجه المقارنة بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة

م	عناصر المقارنة	الفساد	الجريمة المنظمة
1	طبيعة الظاهرة	ذات طبيعة وظيفية واقتصادية	ذات طبيعة اقتصادية وتجارية في المجالات كافة
2	من حيث التنظيم	تنظيمية أَو فردية	منظمة
3	من حيث أَساليب ارتكابها	تتميز بالسرية دون اللجوء للعنف	تتميز بالسرية مع احتمالات اللجوء للعنف
4	من حيث نظرة المجتمع المحلي	تختلف الآراء حول بعض انماطها	إجماع المجتمع المحلي على رفضها
5	من حيث نظرة المجتمع الدولي	هناك إجماع حول تجريم فساد الموظفين العموميين المفضي إلى الارتشاء واختلاس المال العام والاضرار بالعدالة ، واختلاف حول بعض انماط الفساد الاخلاقي والاجتماعي	هناك إجماع حول رفض واستهجان الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف صورها
6	من حيث نطاق	النطاق الوطني وعبر الوطني	النطاق عبر الوطني

	انتشارها		
7	من حيث التعريف الاكاديمي	لا يوجد خلاف حوله بوصفه سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة	لا يوجد خلاف حول مفهوم الجماعة الإجرامية المنظمة واستهجان انشطتها وأهدافها
8	تعريف الاتفاقيات الدولية	لم تعرِف الفساد ، اكتفت بالدعوة إلى تجريم افعال الرشوة ، واختلاس المال العام والإضرار بالمصلحة العامة وإعاقة العدالة	لم تُقدم تعريفاً للجريمة المنـظمة ، واكتفت بتعريف الجماعات الإجرامية المنظمة ودعت إلى تجريم انشطتها وتجريم المشاركة فيها وجرائم غسل الأموال وجرائم الفساد
9	تعريف القوانين الوطنية	لم تقدم تعريفاً لجريمة اسمها الفساد ، إلا انها عرفت وجرمت افعال الرشوة ، اختلاس المال العام ، إساءة استعمال السلطة وإعاقة العدالة وغسل الأموال	لم تُقدم تعريفاً للجريمة المنـظمة ، إلا انها شددت العقوبة على الجرائم التي ترتكبها عصابات إجرامية حتى ولو لم تكن تعمل بصفة مستمرة
10	من حيث نوعية الجناة	أفراد أو جماعات تشغل وظائف عامة	جماعات إجرامية منظمة تعمل بصفة مستمرة
11	من حيث الضحايا	أفراد ومجتمعات	أفراد ومجتمعات ودول ومنظمات

يتضح لنا بالجدول رقم (1) أَنَّ هناك مؤشرات واضحة في طبيعة ومفهوم الجريمة المنظمة وعرض أنماطها، تفصح عن علاقتها بالفساد لتشكل في جوهرها جرائم مهددة لأمن واستقرار المجتمع وفوضى اجتماعية.

ولعل من أبرز نقاط التشابه بين ظاهرتي الفساد والجريمة هو تميزهما بطابع (التنظيم)؛ إذ تشير كلمة التنظيم إلى الجريمة الجماعية المستمرة التي تشترك فيها عدة عناصر، ولكل عنصر فيها جزءاً محدداً من المهمة ، بحيث يكون كل فرد مكملاً للأخرين.

فضلًا عن ذلك، فإنَّ لكلمة التنظيم مدلول واسع وهي لا تقتصر على عدد العناصر الإجرامية المشاركة في تنفيذ عمليات الإجرامية فقط ، ولكن يمتد مفهوم التنظيم ليشمل ايضاً أساليب ادارة المنظمة الإجرامية، وطرائق تجنيد أفرادها وتدريبهم وادارة امكانات المنظمة الإجرامية بمختلف شؤونها المالية والفنية والقانونية.

ووفقاً لذلك، فإن الجريمة المنظمة تأخذ طابع الاحتراف المعتمد على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق والمدعم بالإمكانات المادية التي تمكنه من تحقيق اغراضه بمختلف الوسائل المتاحة التي يشرف عليها مجرمون محترفون يمثلون العصاية الإجرامية في تنفيذ النشاط الإجرامي وتحمل كافة نتائجه ، مع إبقاء رموز وقادة العصابة المنظمة بعيداً عن مسرح الحـوادث؛ إذ يقومون بِمهام ضرورية تليق بمكانتهم.[1] وينطبق ذلك ايضاً على ظاهرة الفساد بِأشكاله المتنوعة؛ إذ ينظر إلى التنظيم على انه عملية أَو وظيفة أَو عمل غير شرعي يقوم به المدير من أَجل تجميع اوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأَهداف غير المشروعة مثل الحصول على المال أَو الرشوة، فالتنظيم ليس هدفاً في حد ذاته، وإِنَّما هو وسيلة للوصول إلى الهدف بطريقة افضل وبأسلوب اكفأ.[2]

وكذلك ما يعزز العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة ان كلاهما يشتملان على انماط وصور مختلفة من الافعال والسلوكيات الخارجة على القانون والمنافية لمعايير واخلاقيات المجتمع ، فالخروج على القانون ونظام المجتمع ما هو إلا نشر للفساد وإطلاق للمفسدين ، فعندما نأتي إلى ذكر صور ومجالات الفساد نجده يشتمل على الفساد الإداري ، والفساد القضائي ، والفساد الاجتماعي، والفساد السياسي ، كما ان هنالك فساداً فردياً وفساداً عابراً للحدود الدولية . وفي المقابل نجد ان للجريمة المنظمة ايضاً أَنماط وصور إجرامية متعددة منها ما تكون ذات طابع محلي ولا تتجاوز حدود دولة معينة، كما قد تكون جريمة منظمة عبر الوطنية.[3]

(1) محمد فاروق النبهان ، مكافحة الاجرام المنظم ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، السعودية ، 1989 ، ص48.

(2) سعود بن محمد النمر واخرون ، الادارة العامة – الاسس والوظائف ، مكتبة الشقري ، الرياض ، السعودية ، 2002 ، ص147.

(3) د. محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص89–90.

وفي هذا الصدد قام المؤتمر العالمي حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الذي عقد في مدينة نابولي عام (1994) بحصر قائمة من انماط الجرائم التي تعتبر جرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية وهي:[1]

(جرائم غسل الأموال ، جرائم تهريب المخدرات ، الفساد والرشوة ، الإفلاس كأداة للنصب ، جرائم الحاسب الآلـــي ، سرقة الملكية الفكرية ، تهريب الأسلحة، الإرهاب ، خطف الطائرات ، القرصنة البحرية ، سرقة سيارات الشحن ، تهريب الأشخاص ، الإتجار في البشر ، سرقة الاعمال الفنية والتراثية).

وعلى ضوء هذه العناصر المشتركة بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، صار من الطبيعي ان تتكون روابط وعلاقات متبادلة بين هاتين الظاهرتين تؤدي إلى ظهور انماط إجرامية معقدة تمتاز بالكثير من السمات والعناصر الجديدة من الجرائم المنظمة التقليدية، وتتسبب بأثار عميقة في الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع يصعب حصرها على المدى القريب ناهيك عن ان الجرائم التي صنفت كأنماط من جرائم الفساد هي جرائم منظمة، والتنظيم الهيكلي للجريمة المنظمة يقوم على الفساد وبناء قنوات تنظيمية للتواصل مع المفسدين الذين تغلب عليهم المصالح المادية والشخصية على حساب المصلحة العامة والنزاهة الإداريَّة.

علاقة الجريمة المنظمة بالدوائر الحكومية:

عادة ما تتواجد الجريمة المنظمة في المدن الكبرى المعقدة في تركيبها والضخمة في حجمها السكاني والنشطة في ايقاعاتها التجارية والمالية وبالرغم من وجود أجهزة امنية وشرطة متقدمة في المدن الرئيسية ، لكن علاقة رجال الشرطة بالمجرمين الفرديين تكون معروفة وهي المطاردة والملاحقة والمداهمة والقاء القبض والسجن وبالذات لدى المجرمين المعروفين بسجلاتهم الإجرامية أو المشبوهين، بينما الحالة تختلف عندما تتدخل العناصر السياسية والمتنفذة في الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها التنظيم الإجرامي ، عندها يحصل التعطيل والتستر والاخفاء وفي الملفات بطرائق مبتكرة.

(1) د. محمد الأمين البشري ، التحقيق في جرائم المستحدثة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2004 ، ص75.

وهذا الأمر يشير إلى تواطؤ بعض العناصر السياسية والمتنفذة مع زعماء العصابات الإجرامية من أجل الحصول على مكاسب مالية أو ممارسة الابتزاز لصالح الانتخابات البلدية أو البرلمانية.

فضلًا عن ذلك هناك نوع اخر من العلاقات بين اعضاء العصابة الإجرامية ، وبعض رجال الشرطة وهي الحصول على دفوعات مالية منتظمة لهؤلاء من قبل العصابة مقابل حماية الشرطة لهم بالادعاء بأنَّها فشلت في القاء القبض على الجناة.[1]

وينطبق ذلك على الجهاز القضائي الذي يتعرض للاختراق من قبل العصابات الإجرامية ، فنجد احياناً القاضي الذي يغلق القضية أو المشروع القانوني الذي يركز على القوانين الإجرامية واللاأخلاقية ، وفي هذه الحالة تكون التنظيمات الإجرامية والفساد الحكومي وجهين لعملة واحدة ، لأنه في احيان كثيرة يكون الفساد والابتزاز في السياسة تمثل ممارسات إجرامية ضمن صلاحيات محدودة فضلًا عن كونها اغراءات حقيقية لقوانين محددة.

آليات عمل التنظيمات الإجرامية المنظمة:

تلجأ التنظيمات الإجرامية إلى مجموعة من التكنيكات والآليات وتستخدمها في تنفيذ النشاطات الإجرامية وضمان عدم ملاحقتها وكشفها من قبل الأجهزة الأمنيَّة والقانونية، ومثل هذه الآليات تكون وثيقة الصلة بالسياق التنظيمي الذي تخدمه، وتعكس طبيعة الجماعات التي يتألف منها هذا السياق، خاصة جماعات المجرمين المنظمين، والموظفين العموميين الفاسدين فضلًا عن أفراد المجتمع الذين يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها هذه التنظيمات الإجرامية.

وتتمثل ابرز آليات عمل الجريمة المنظمة في تنفيذ مخططاتها وعملياتها فيما يأتي:

(1) د. معن خليل عمر ، الجريمة المنظمة والارهاب ، دار الشروق للنشر ، عمان ، الاردن ، 2013 ، ص31.

1- <u>الأفساد</u>:

وتعدُّ هذه الوسيلة الرئيسية المفضلة لدى عصابات الجريمة المنظمة ، وهي تفضله وتقدمه على أَساليب العنف والتخويف في ممارسة انشطتها وتنفيذ عملياتها ، اذ انه يحقق لها بهذه الوسيلة (الإفساد) تحاشي المحاذير والتداعيات التي تنجم عن العنف والتخويف، ولذلك تعتبر رشوة الموظفين العموميين والسياسيين المتنفذين في نظر الجريمة المنظمة الوسيلة المثالية والمناسبة تماماً لتأمين حماية نشاطاتها الإجرامية وتفادي الكشف والملاحقة من قبل الأَجهزة القانونية ولتنفيذ عملياتها وتذليل ما يعوقها.[1] وتتعدد أَساليب الرشوة التي تلجأ اليها الجماعات الإجرامية المنظمة ما بين (الرشوة المباشرة) التي تعني المبالغ المالية (صغيرة أَو كبيرة) تبعاً لمقتضى الحاجة تدفع مرة واحدة أَو على فترات لمدة معينة أَو بشكل مستمر ، كما وانها قد تكون في صورة منافع مادية أُخرى كالعقار والسندات والاسهم في المؤسسات والأَنشطة التجارية والهدايا.

أَمَّا الرشوة غير المباشرة فإنها تمثل الإسهام في تمويل الحملات الانتخابية والسياسية وايضاً الانسانية الدعائية التي يقيمها الساسة في الحكومة أَو المعارضة ، بينما يشير الابتزاز إلى التهديد أَو التلميح بإفشاء سر لا يراد له ان يُعرض وغالباً ما يكون بالتورط على وجه ما في مسألة اخلاقية أَو اقتصادية أَو سياسية لكبار الساسة والموظفين والمتنفذين في القطاع العام أَو الخاص والبنوك والمؤسسات المالية الكبرى الوطنية وغير الوطنية وايضاً فرادى الناس ذوي المكانة ، ومن ثم التهديد بالفضح في حال عدم إتيان ما هو مطلوب.

2- <u>غسيل الأَموال القذرة</u>:

يمكن تعريف غسيل الأَموال بأنَّه (عملية تحويل الأَموال المتحصلة من أَنشطة جرمية بهدف إخفاء أَو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأَموال أَو مساعدة

(1) المصدر نفسه ، ص163.

اي شخص ارتكب جرماً لتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم).[1]

ويعدُّ بعض الباحثين أَنَّ جرائم غسيل الأَموال من الأَنشطة المساعدة لتحقيق الاغراض من وراء الأَنشطة الإجرامية الرئيسية أَو التستر عليها ، وهي بمثابة محاولة لتوظيف الأَموال المحصلة من الأَنشطة الإجرامية الرئيسة للإجرام المنظم وتوظيفها في مشروعات مشروعة.

وعلى ضوء هذه العملية تعمل جماعات الإجرام المنظم على التسلل داخل المؤسسات التجارية أَو الصناعية المشروعة في خارج دولها لتوظيف أَموالها المستمدة من انشطتها الإجرامية نظراً للأَرباح الضخمة التي تجنيها من ورائها ولا تحتاجها لتيسير انشطتها غير المشروعة أَو تحتاج إلى النذر اليسير منها هذا من ناحية ، ومن ناحية أُخرى فإن وجودهم في هذه المشاريع المشروعة يُسهم في إخفاء اعمالهم غير المشروعة ويموه مصدر الأَموال الموظفة فيها، ومن ناحية ثالثة فإنَّ هذا التسلل إلى هذه المؤسسات المشروعة التي تعمل بالتجارة عبر الحدود يوجد قنوات أَكثر اماناً لنقل بضاعة هذه الجماعات غير المشروعة، وقد يتخذ تمويه الأَموال المكتسبة من أَنشطة الجريمة المنظمة غير المشروعة صوراً مختلفة من ابرزها فتح أَكثر من حساب مصرفي بأسماء زائفة أَو وهمية أَو التداخل في شركات التجارة أَو العقارات أَو في شركات لتوظيف الأَموال المضاربة في سوق شراء الاوراق المالية وتحويل الأَموال عن طريق شركات تجارية واتخاذ أَكثر من اسلوب من الأَساليب السابقة بحيث تتنوع فيصعب تتبعها.[2]

وفي هذا المجال اقرت لجنة مجلس الشيوخ الأَمريكي لبحث الجريمة ان المجرمين المنظمين قد تسللوا إلى (55) مجالًا من مشروعات العمل المشروعة خاصة السيارات

(1) إبراهيم الحمود ، ظاهرة غسيل الاموال واثرها على الاقتصاد الوطني ، ندوة عقدتها مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، السنة العشرون ، العدد الثالث.

(2) محمد محي الدين عوض ، الجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المركز العربي للدراسات الامنية والتـدريب ، المجلد10 ، العدد19 ، 1995 ، ص35.

والنقل بالشاحنات وصناعات البترول والصلب والقماش والسجائر ، ومؤسسات المال والبنوك والفنادق والمطاعم والنوادي الليلية وانتاج الغذاء والنفايات.[1]

وأَكَّد الباحث الأَمريكي (جيفري روبنسون) أَنَّ بريطانيا قد صارت مركز لغسيل الأَموال القذرة ، التي صارت ثالث اكبر تجارة عالمية في الوقت الحاضر ، وان عمليات غسل الأَموال القذرة قد دخلت في صميم النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة ، فضلًا عن ان نسبة كبيرة من المشروعات والانشاءات تُدار أَو تدخل فيها هذه الأَموال بشكل أَو بأخر ، ويؤكد الباحث ان انتقال تجارة غسل الأَموال عبر الاطلنطي بما يصاحبها من اعمال عنف صارت مسألة وقت فقط.[2]

3- <u>الفساد</u>:

تعتمد الجريمة المنظمة على فساد الموظفين العموميين للمحافظة على بقائها وسيطرتها وزيادة أَرباحها ، وكانت تستعين في هذا الفساد بالرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدبير الاصوات الانتخابية وغيرها من وسائل للتأثير في رجال الشرطة وموظف الحكومة والقضاء ورجال الإعلام وأَعضاء المجالس البلدية ورجال القانون وغيرهم من أَعضاء الأَجهزة البيروقراطية.[3]

ويحرص كل تنظيم إجرامي على إقامة وضع وظيفي داخله يطلق عليه اسم الفاسد (Corrupter)، والفرد الذي يشغل هذا الوضع هو الذي يُساوم ويشتري ويُهدد ويُرشي وهو فرد يتمتع بشخصية اجتماعية محبوبة في علاقاته مع أَفراد الشرطة والموظفين العموميين أَو اي فرد آخر يساعد أَعضاء التنظيم الإجرامي في استمرار التحصين ضد امكانية القبض عليهم أَو اقامة الدعوى أَو العقاب . والشائع ان يختص هذا الفاسد في ادائه لدوره بقسم فرعي واحد من اقسام الحكومة ، ويعين غيره على قسم اخر فقد يختص فرد فاسد بأمر رجال الشرطة في المنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها

(1) M.B.Clinard, Sociology of Deviant Behavior, op.cit, p.168.

(2) Ibid, p.179.

(3) د. علي عبد الرزاق جلبي واخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص311.

ممارسات الفساد والجريمة المنظمة ، ويختص فرد اخر بجانب المحاكم وتوريط القاضي أَو كاتب المحكمة أَو المحضر أَو ضابط المراقبة القضائية.[1]

وفي هذا الصدد اشار الباحث (شامبلز Chamblis) في كتابه عن الفساد إلى وجود علاقة بين الفساد والجريمة المنظمة والنظام الاقتصادي والسياسي من حيث الربح والسيطرة ، عندما اكد ان (النقود هي الوقود في الآلة الراهنة) ، والموظفون العموميين هم المكاسب التي تحافظ على استمرار تشغيل هذه الآلة، واولئك الذين اتوا بالنقود مهما كان مصدرها هم في وضع يمكنهم من جعل الآلة تجري على الطريق الذي يحددونه ، الَّذين ينتجون النقود من الجريمة هم الأَشخاص الذين يحتمل إلى حد كبير ان يتحكموا في الآلة.[2]

فضلًا عن ذلك فقد صارت الحكومة الأَمريكية ذاتها بملايين دولاراتها والعاملين بها ، هدفاً للتحالف الإجرامي وقد اشارت ادارة الخدمات العامة إلى غزارة الفساد الذي ينخر في الحكومة . وقد كشفت إدارة التحقيقات الفدرالية عن حسابات سرية هائلة في البنوك تخص العاملين في (G.S.A) كان يستخدمها مقاولون من الحكومة – لبعضهم صلات بالتحالفات الإجرامية وكثيراً ما أَسهمت الجريمة المنظمة في تمويل الحملات الانتخابية للصفوة السياسية على كافة المستويات السياسية في الولايات المتحدة ؛ بما فيها الانتخابات المحلية وعلى المستوى الولاية والمستوى القومي.[3]

وقد اكد الباحث (بيرجس Burgees) على خطورة الدور الذي تؤديه التنظيمات الإجرامية في المجتمع بقوله (ان اتحاد الجريمة المنظمة يتماسك ببعضه بواسطة قادة اقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة وبواسطة قواعد للأخلاق بين اعضاء العصابات وبالمصاهرة والاتفاقيات مع رؤساء العصابات ، وبواسطة اكتساب الحماية القانونية من بعض أَفراد الأَجهزة الأَمنيَّة والقانونية الفاسدين).[4]

---

(1) M.B.Clinard, op.cit. p.179.

(2) د. علي عبد الرزاق جلبي واخرون ، مصدر سابق ، ص312.

(3) M.B.Clinard, op.cit. p.179.

(4) Burgess & M.B.Clinard, Sociology Of Deviant Behaviour, Holt, Rinehart & Winston New York,1961, PP. 262-263.

وبموجب ذلك اتجهت التنظيمات الإجرامية إلى استخدام امكانيات وقدرات عدد من المحاسبين والمحامين والمستشارين الذين يحاولون جعل نشاطها متسقاً اولاً مع الأَساليب المستخدمة في ادارة الاعمال المشروعة ، ويضمن ثانياً جعل هذه التنظيمات الإجرامية بعيدة عن متناول أَجهزة العدالة الجنائية.[1]

وخير مثال على وجود الصلات والعلاقات الوثيقة بين انظمة الفساد وتنظيمات الجريمة المنظمة ما نجده بوجود الكثير من الأَنشطة والممارسات الاجتماعية السلبية مثل ادارة دور اللهو وصالات لعب القمار وحانات الشرب ونوادي الرقص الليلية واماكن الدعارة ودور عرض الافلام الاباحية وغيرها من عروض التبرج والفجور ، نجدها تُصنف في الدول الغربية وكأنها مجرد ممارسات اجتماعية تحتاج إلى تنظيم ، ولا تُعد جرائم يُطالبها القانون الجنائي ، وبالتالي فإن هذه الأَنشطة السلبية تقع في دائرة الاعمال التجارية التي تسيطر عليها عصابات الجريمة المنظمة ، وتقوم باستغلالها كأماكن لترويج المخدرات والأَسلحة النارية والدعارة.

واشارت تقارير في هذا الصدد إلى ان عصابات الجريمة المنظمة مثل عصابات المافيا الروسية والياكوزا اليابانية والكامورا الايطالية والترياد الصينية وغيرها ، تسيطر تماماً على اماكن اللهو وحانات الشرب والمراقص ودور العرض ، وتُمارس بذلك ما يأتي: [2]

اولاً/ المساهمة في ارتكاب الجرائم المنظمة التقليدية مثل الإتجار بالمخدرات والإتجار بالجنس وغسيل الأَموال وتجارة الأَسلحة وجرائم القتل المأجور فضلًا عن جرائم الابتزاز.

ثانياً/ العمل على استقطاب الموظفين العموميين ورجال القانون بشكل خاص ، وإغوائهم والسيطرة عليهم بشتى الطرائق، بدءًا من منحهم فرص الدخول المجاني وتقديم هدايا من الشراب والطعام ، وانتهاءً بالإغراءات المالية الكبيرة ، ووصولاً إلى ضمان تعاونهم عند تنفيذ الجرائم.

(1) عبد الكريم درويش ، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات ، مجلة الامن والقانون ، كلية الشرطة ، السنة الثالثة ، العدد الثـاني ، يوليو ، 1995 ، ص103–104.

(2) د. محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص105–106.

ثالثا/ استقطاب رجال الاعمال والسياسة وكِبار الشخصيات بمختلف الوسائل وإدماجهم في جلسات اللهو مع النساء والشباب الشاذين جنسياً والتقاط صورهم في مواضع مشينة تُستخدم لاحقاً في الابتزاز والاستغلال.

رابعاً/ جذب رجال الشرطة والنيابة العامة والقضاة إلى المحلات التجارية والمطاعم والحانات ودور اللهو الخاصة بعصابات الجريمة المنظمة ، وإرضائهم بالهدايا والرشاوى حتى يكونوا لهم عوناً عند الضرورة ، خاصة فيما يتصل بتطبيق اللوائح المحلية والضوابط القانونية اللازمة لترخيص اماكن اللهو.

المبحث الثالث

تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة

اثر العولمة على العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة:

مما لا شك فيه ان العولمة تركت تأثيرات كبيرة في مختلف مناحي الحياة ، لأنها فتحت قنوات الاتصال الحر بين جميع دول العالم ، حتى صار العالم اشبه بالدولة الواحدة تتحرك الأموال والمعاملات التجارية بين مدنها وحدودها الدولية بيسر وسرعة فائقة . وعلى اساس التطورات المستمرة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدها القرن العشرون ادت إلى احداث مخاض تغيري ثوري كبير انتهى بولادة ثورة من تلك الثورات وهي ثورة (المعلومات والاتصالات) التي جعلت العالم كما يقول نيكسون على شفا انفجار للمعارف العلمية ، له من ضخامة عواقبه ان لا يدع شيئاً في العالم على حاله ،[1] إذ ان الثورة ادت إلى مزيد من التغييرات على مستوى الانتاج وأساليبه ، تلك الثورة سارعت نحو تحول عالمي باتجاه ظاهرة العولمة وبروزها بشكل أكثر وضوحاً كإحدى نتائج المجتمع الاتصالي،[2] ان ثورة المعلومات مثلت مجموعة من التغيرات الأساسيَّة اهمها تقنية

(1) ريتشارد نيكسون ، نصر بلا حرب ، اعداد وتقديم: محمد عبد الحليم ابو غزاله ، ط2 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1989 ، ص325.

(2) د. ياس خضر البياتي ، واقع الاعلام العربي وتحديات القرن القادم ، مجلة البحوث الاعلامية ، العدد15 ، مركز البحوث والتوثيق الاعلامي والثقافي ، طرابلس ، 1998 ، ص32.

الاتصالات الجديدة لبث المعلومات وأَجهزة الكومبيوتر ومعالجتها.[1] فأحدثت ثورة المعلومات تغيرات عميقة اختلفت كلياً عما كان سائداً خلال الثورة الصناعية نتيجة تأثيرات التكنولوجيا حتى على المضامين الاجتماعية والحضارية المجتمعية.[2]

وإزاء ذلك ، وجدت عصابات جرائم الفساد المنظم المتداخلة مع عناصر الجريمة المنظمة الفرصة سانحة لها في ايجاد منافذ وطرق متنوعة للهروب بأَموالها من دولة إِلى أُخرى بقصد التخفي واخفاء معالم الجريمة ، إذ وفرت لها ظاهرة العولمة الكثير من الحلول والفرص المتعددة لانتشار نشاطاتها الإِجرامية بصورة خفية بعيداً عن أَجهزة الرقابة والأَمن ، وانماطاً من معاملات الاسواق والمناطق الحرة الخالية من القيود والرقابة القانونية ، وعلى ضوء ذلك لم يعد الفساد المنظم شأناً محلياً أَو نشاطاً فردياً محدوداً ، بل صارت ظاهرة عابرة للحدود الدولية تنال نصيبها من مكاسب غير مشروعة في مختلف مراحل العمليات الاقتصادية ، داخل الدول وخارجها.[3]

ومن ناحية أُخرى ، فقد سهلت سرعة الاتصالات من نشاطات الجريمة المنظمة في تحويل الأَموال بين مختلف دول العالم ، وهذا خلق الفرصة لعمليات غسيل الأَموال ، فهنالك دائماً مجرمين متحفزين لاستغلال الفرص في ظل ضعف الرقابة والقانون الدولي ووجود الانظمة الاستبدادية في دول الجنوب والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد اوردت منظمة الشفافية الدولية ان دولاً مثل نيجيريا وتركمانستان تجذب المستثمرين من الشمال ، وان الاستثمارات تلك يستفيد منها قلة من أَصحاب النفوذ والجاه فقط عن طريق الرشاوى ، فيشتروا مدخرات البلاد ويتقاسموا مع الصفوة الحاكمة الأَرباح ، وهناك مثل على غينيا

(1) ولتراب رستون ، اقول السيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري ، مراجعة د. ابراهيم ابو عرقوب ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 1994 ، ص14–15.

(2) د. صالح بن محمد المسند ود. عبد الرحمن بن راشد المهيني ، جرائم الحاسوب الآلي الحظر الحقيقي في عصر المعلومات ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، مجلد15 ، العدد29 ، 2000 ، ص149.

(3) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص114.

الاستوائية ، إذ تم اكتشاف البترول على شواطئها ، إذ يتقاسم الحاكم واسرته وشركات البترول الأرباح ، وكذلك صار حاكم الكونغو السابق (موبوتو سيسي سيكو) ثرياً بسبب تجارة المجوهرات في حين تمزق الصراعات شعب تلك الدولة الفقيرة ، ويرى (كالدور) ان معظم الحروب الحديثة والصراعات في دول مثل سيراليون والشيشان والبلقان تغذيها المافيا الَّذين يستغلون ضعف القانون الدولي وتواطؤ السلطات المحلية الفاسدة من أَجل تجارة السلاح وغسيل الأَموال الَّتي ادت كما تقول اليونيسيف إِلى ذبح أَكثر من مليوني طفل. (1)

لقد سهلت العولمة بل وخلقت الفرص للمجرمين ولجماعات الجريمة المنظمة حول العالم ، فمثلاً مع العولمة وبالذات البنوك ، صارت عمليات غسيل الأَموال سهلة وكذلك الخدمات المالية ، ومثال على ذلك نجد ياكوزا اليابانية تمول الافلام الاباحية في هولندا ، والمافيا الايطالية تبيع المخدرات في شوارع نيويورك، وتباع سيارات جنوب افريقيا المسروقة في موسكو ، وقراصنة الكمبيوتر قادرين على سرقة الأَموال والمعلومات بسهولة والحال نفسه ينطبق على استغلال التكنولوجيا من قبل الجماعات الإرهابية. (2)

لقد شجعت مجموعة من التطورات والتغيرات العالمية على توفير البيئة الملائمة للجرائم المنظمة عبر الحدود الدولية من ابرزها:(3)

1- زادت سرعة وسهولة النقل الدولي كثيراً من قدرة الأَشخاص والمنتجات الصناعية على عبور الحدود الوطنية ، ففي الفترة ما بين عامي (1960-1974) ارتفع مجموع المسافات التي قطعها المسافرون في إِطار الرحلات الدولية التجارية من (26) بليون إِلى (152) بليون ميل ، ومع حلول عام (1992) بلغ هذا الرقم ما بين (600-700) بليون ميل . وهذا الأَمر أَسهم في زيادة قدرات المنظمات الإِجرامية

(1) Kaldor, S, New and old wars, Cambridge: polity, 1999.

(2) د. عايد عواد وريكات ، نظرية علم الجريمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 ، ص373-374.

(3) احمد وهدان ، الانعكاسات الامنية للعولمة ، (دراسة في اثر العولمة على الجريمة المنظمة)، المجلة الجنائية القومية، المجلد44 ، العددان الاول والثاني ، مارس/ يوليو 2001 ، ص98-100.

المحترفة في اختراق الحدود الوطنية ونقل البضائع المهربة وتجارة المخدرات بسرعة بين مختلف انحاء العالم.

2- ادى نمو التجارة العالمية إلى زيادة كبيرة في استيراد وتصدير السلع والخدمات المتنوعة . ففي عام (1970) بلغت القيمة الإجمالية للواردات العالمية (330,940) مليون دولار . وبحلول عام (1980) بلغ هذا الرقم (2,047,303) مليون دولار . وارتفع في عام (1990) ليبلغ (3,533,383) مليون دولار . وفضلاً عن ذلك ازداد استخدام الحاويات في نقل الشحنات التجارية ، فازداد استخدامها كذلك في تهريب كميات كبيرة من المنتجات غير المشروعة مثل المخدرات عبر الحدود الدولية ، ويبين هذا التطور قدرة المنظمات الإجرامية واستفادتها من معطيات العولمة.

3- اقترن نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية ، وأَسهم ذلك في تسهيل الاعتماد على عدد قليل من العملات الصعبة بوصفها وسيلة للمبادلات التجارية على الصعيد الدولي ، وتنامي المعاملات الاقتصادية عبر الوطنية مِمَّا أَدَّى إلى انتشار جرائم التهريب النقدي وغسيل الأَموال القذرة.

4- ادت ثورة النقل والمواصلات والاتصالات والمعلومات ووجود درجة من الفساد وضعف الشفافية والرقابة القانونية على حركة البضائع التجارية بين حدود بعض الدول ، إلى بروز سوق عالمية للمخدرات كسلعة ذات أَهميَّة بالغة؛ إذ وجدت فيها عصابات الإجرام المنظم مجالاً لتحقيق عوائد وأَرباح خيالية ، وفي هذا الصدد تشير بعض التقديرات بأن التجارة العالمية في المخدرات أَبرز من التجارة العالمية في النفط ، وتقدم ارقاماً قد تصل إلى (500) مليار دولار في السنة.

5- ادى انتهاء الحرب الباردة، وانتصار الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ، وظهور الولايات المتحدة كقطب اوحد يدير ويوجه شؤون العالم ، وساعد انهيار الاتحاد السوفيتي على توليد بعض الاضطرابات والنزاعات الاقليمية في شرق اسيا وأُوروبا ، مما اوجد فرصاً وضغوطاً جديدة للنشاط الإجرامي ، وكان نشاط الجماعات الإجرامية

المنظمة في بعض الحالات مصدراً لتحويل شراء الأَسلحة من أَجل النزاعات الاقليمية.[1]

6- <u>الاستفادة من تكنولوجيا الإنترنت</u>:

لقد استفادت جماعات الجريمة المنظمة من تكنولوجيا الإنترنت ومجالاتها المتعددة في التخطيط والتنفيذ لعملياتها الإجرامية، إذ ساعد التقدم التكنولوجي على نمو نشاطات الجريمة المنظمة الدولية ، وذلك لكون ان سهولة الاتصالات بين التنظيمات الإجرامية اسهمت في تيسير الكثير من الأَنشطة والعمليات الإجرامية ، وارتكابها بسهولة أَكثر من ذي قبل ، فضلًا عن ذلك فإن التكنولوجيا الرقمية الجديدة جعلت ايضاً من الصعوبة تنفيذ القانون على أَنشطة تلك التنظيمات الإجرامية وضعف امكانية كشفها من قبل الأَجهزة الأَمنيَّة ، إذ جعلت من الصعب مراقبة أَنشطة تلك التنظيمات ، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة في انجاز العديد من الافعال المخالفة وغير المشروعة بعيداً عن القانون.[2]

وعلى ضوء ذلك ، قامت جماعات الجريمة المنظمة باستغلال الامكانيات المتنوعة لتكنولوجيا الإنترنت في التهرب من ملاحقة أَجهزة الشرطة والأَمن ، وذلك بعدة وسائل من ابرزها تأمين الاتصالات فيما بين اعضاء تلك الجماعات الإجرامية ، والقيام بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت بهدف القيام بعمليات الاحتيال . فضلًا عن الاستعانة بتكنولوجيا الإنترنت في عمليات غسيل الأَموال بنقل وتحويل الأَموال المسروقة عبر شبكة الإنترنت ، وكذلك الاستفادة من الخدمات التجارية المتاحة عبر شبكة الإنترنت ، والقيام بعمليات الشراء والبيع للسلع والمنتجات ، وأَيضًا الاسهم التجارية بالبورصات العالمية.[3]

وحول تطور العلاقة بين جماعات الفساد وعصابات الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي ، فقد نشطت جماعات الجرائم المنظمة مثل جماعات المافيا الايطالية

---

(1) د. هاني خميس احمد عبدة ، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص91.

(2) Roy Godson, William J.Olson, "Internatioanl Organized Crime", Society, Vol (32), No (2), 1995, p.29.

(3) احمد وهدان ، مصدر سابق ، ص104-105.

النشأة الَّتي امتد نشاطها إلى دول أُوروبا الغربية والشرقية وإلى الولايات المتحدة الأَمريكية ودول أَمريكا الجنوبية ، فضلًا عن العديد من الدول النامية ، وبدأت جماعات الجريمة المنظمة تتخصص في أَنشطة متعددة ابتداءً من المخدرات والدعارة إلى تجارة الرقيــق الابيض ، وإلى المراهنات السرية على سباقات الخيول والقمار ، والابتزاز ، وصولاً إلى تجارة السلاح غير المشروعة بما في ذلك مكونات السلاح النووي، والإرهاب السياسي وغسيل الأَموال على مستوى العالم ، حيث اشارت تقارير جنائية أَنَّ عصابات المافيا الروسية تغسل أَموالها في المانيا وتقوم بالتنسيق مع عصابات أُوروبا وأَمريكا الشمالية وأَمريكا الجنوبية ، وباستخدام بعض البنوك أَو المؤسسات المالية في بعض دول جزر المحيط الهادي والبحر الكاريبي وغيرها من الدول التي يطلق عليها دول الملاذ التي ترحب بالأَموال غير المشروعة والهاربة من ملاحقة السلطات الأَمنيَّة في الدول التي تزاول نشاطها غير المشروع على اراضيها . وايضاً تمكنت بعض عصابات الجريمة المنظمة من استخدام برامج الحاسبات الآلية لإعطاء تعليمات بنقل مبالغ كبيرة وعلى دفعات متفرقة لحساب اخر في نفس البنك أَو بالتحويل إلى حساب في بنك اخر واستغلال الحسابات الراكدة في البنوك بالتعاون مع بعض الموظفين الفاسدين في تلك البنوك ، وفي هذا الصدد كشفت تحقيقات بنك (بارينج) الذي افلس فرعه الموجود في سنغافورة ، وبنك (دايوا) الياباني ، وبنك الاعتماد والتجارة الدولية انها اعتمدت على الترحيب بالأَموال غير المشروعة والحضارية بها في اسواق النقد العالمية لدرجة ان حجم التعامل في هذه الأَموال تقدره بعض الدراسات بـ(880) مليار دولار عام (1992) ، وحوالي تريليون دولار في عام (1996).[1]

لقد فرضت العولمة نفسها على سياسات واستراتيجيات التنمية والتجارة في مختلف دول العالم النامية والمتقدمة ، وصارت تشمل العديد من الأَنشطة غير الاقتصادية مثل (تجارة المخدرات ، والإرهاب ، ونقل المواد النووية ، وغسيل الأَموال غير المشروعة) .

(1) د. حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، ط1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص158–159.

وهذا التنامي في تيار العولمة قابلة في نفس الوقت تراجع دور الدولة التي صارت تواجه ضغوط العولمة على احد المستويات وتواجه الحركات الجماهيرية على مستوى اخر.

وعلى ضوء ذلك ، نجد ان تنظيمات الجريمة المنظمة ومن أَجل توسيع نشاطاتها في مختلف الدول العالم ، بدأت تلجأ إلى التعاون مع رؤساء الدول ودفع الأموال والرشاوى اليهم من أَجل نقل العمليات الإجرامية إلى هذه الدول وتعزيز أَرباحها المادية وتخفيف القيود والرقابة الأَمنيَّة والقانونية على مختلف نشاطاتها الإجرامية ، فعلى سبيل المثال ؛ لدى عصابات المخدرات في المكسيك من المال أَكثر بكثير من المال الذي تمتلكه الحكومة ، لهذا لا تجد هذه العصابات صعوبة في توظيف المهربين وذوي المهارات التقنية العالية والجواسيس والقتلة.[1] وقد يكون اعتراض اعمالهم من قبل الشرطة أَو الأَجهزة الحكومية سبباً في إلحاق اضرار كبيرة بأَفراد الشرطة أَو الحكومة نفسها ، وفي أَحيان كثيرة ايضاً يكون الصحفيون الاستقصائيون أَو المحققون الاستقصائيون مصادرهم تحت طائلة الخطر إذا ما حاولوا اختراق عمل هذه الشبكات الإجرامية المحترفة.[2]

وتمثلت أَبرز صور التعاون والتداخل بين الفساد والجريمة المنظمة في ظهور ظاهرة الأَنشطة الإجرامية التي بدأت في أَواخر عقد التسعينات والمافيا الروسية وفق ترتيبات سياسية تؤدي فيها الأَجهزة الاستخبارية مثل (CIA) و(KGB) دوراً خفياً؛ إذ تمكنت تلك العصابات من السيطرة على تجارة النفط والغاز، الذهب، الفضة، البلاتينيوم وغيرها من الموارد الطبيعية لروسيا.[3]

وفي المقابل تمكنت العصابات الروسية من السيطرة على بعض أَنشطة الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأَمريكية التي كانت تسيطر عليها في الماضي إثنيات أُخرى، ومن تلك الأَنشطة جرائم الإتجار في المخدرات، المال المسروق، الأَسلحة، الجنس الابيض، والدعارة، عبر الحدود.

---

(1) الصحافة الاستقائية – المنهج التقني ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، العراق ، 2014 ، ص83-84.

(2) المصدر نفسه ، ص84.

(3) William Chambliss, Organized Crime in Russia – Organized Crime and the 21th, Century Seminar, Hong Kong, University of Hong Kong, 1999.

ورغم وجود أَدلة تشير إِلى تحويل جزء من عائدات تلك الجرائم المنظمة التي تُدار على مرأى من أَجهزة الاستخبارات في كل من روسيا والولايات المتحدة الأَمريكية وفقاً لتوجيهات تلك الأَجهزة ، فإِنَّه يصعب متابعة حركة تلك الأَموال والجهات المستفيدة منها ، ويرجع السبب في ذلك إِلى دقة التنظيم الإِجرامي وتعقيدات آليات التعاون بين أَجهزة المخابرات وعصابات الجريمة المنظمة ، الَّذين يقفون خلفها من ذوي النفوذ والسلطان ، وهكذا صار لأركان الفساد والجريمة المنظمة دوراً في التحكم بالحياة السياسية في روسيا وموقفها الدولية.[1]

وهكذا نجد أَنَّ الجريمة المنظمة صارت جريمة لها أَبعاد دولية بفعل انتشار نشاطاتها في مختلف دول العالم، كما أَنَّها صارت مشروعاً إِجرامياً يتضمن أَنشطة إِجرامية متعددة ، ويشرف عليها أَو يشارك فيها عدد كبير من أَفراد الجماعات الإِجرامية وعناصر إِداريَّة فاسدة وتكون لها أَهداف معلنة وأُخرى غير معلنة ، كما أَنَّها صارت بمثابة تنظيمات ذات هياكل تنظيمية وإِداريَّة معقدة ومتغلغلة في النظام الرأسمالي العالمي، وصارت منظمات إِجرامية متعددة الجنسيات أَيضًا مثل (الكارتلات الكولومبية) التي تعمل في تجارة العقاقير المخدرة ، و(الياكوزا اليابانية) التي تزاول التجارة غير المشروعة في السلاح والعقاقير المخدرة ونوادي القمار والاحتيال والجنس وغسيل الأَموال ، وكذلك هناك (المنظمات الإِجرامية النيجيرية) التي تقوم بنشاط التهريب والاتجار في المخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز وغيرها من النشاطات غير المشروعة ، فضلًا عن جماعات (الجريمة الروسية المنظمة) التي تمارس أَنشطة الدعارة والاغتيالات السياسية والاتجار في المواد النووية وفي الاعضاء البشرية ، والعقاقير المخدرة ، وتجارة السلاح غير المشروعة.[2]

ومن ناحية أُخرى صارت لجرائم الفساد العابرة للحدود الدولية متطلبات تنظيمية على مختلف المستويات التي تمر بها العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية ، خاصة

(1) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص109.

(2) د. علي عبد الرزاق جلبي ، الجريمة المنظمة ورياح العولمة ، جريدة الاهرام ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 1998/8/14.

تلك الصفقات الكبيرة مثل صفقات الأَسلحة وصفقات تحويل المشاريع التنموية الكبرى المختلفة وتوزيعها في سياق شبكات سرية يؤدي كل عنصر دوره في مرحلة محددة ، ابتداءً من مرحلة التفاوض حول الصفقات ومروراً بمراحل المصادقة عليها وتحويلها والتحكم في قنوات انسياب السلع والأَموال وانتهاءً بجمع العائدات والاستحقاقات غير المشروعة ومن ثم التصرف فيها بالإخفاء والغسل والتهريب.[1]

وهناك العديد من الصور الشائعة للعلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة مثل المشاركة بين الموظفين العموميين مع عصابات الجريمة المنظمة في جرائم التعامل بالنفايات السامة والاضرار بالبيئة وتجارة المعلومات السرية وأَسرار الدول والحكومات.

والجدير بالذكر أَنَّ جماعات الجريمة المنظمة صار لها من القوة الاقتصادية والسياسية ما يمكنها من الإطاحة بالأَنظمة السياسية كأَنَّها صارت بمثابة دولة داخل الدولة وهو ما يعوق خطط وبرامج التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ويساعد على ذلك اتجاه معظم دول العالم إلى فتح أَبوابها وحدودها ومصارفها واسواقها المالية والتجارية على كافة الدول للترحيب برأس المال وتنمية الاستثمار وتحفيز القطاع الوطني والاجنبي ، لكي يعاون في مجال الاصلاح الاقتصادي وتطوير هياكل الانتاج وهو الأَمر الذي تستطيع عصابات الجريمة المنظمة عالمياً استغلاله للنفاذ والسيطرة مالياً واقتصادياً ويعاونها في ذلك طبقة بيروقراطية جديدة تمتاز بارتفاع معدلات الفساد الإداري والسياسي سعياً وراء التربح والكسب المالي غير المشروع على حساب المصالح القومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، كما يعاونها في هذا الاتجاه ظروف الدول النامية الصعبة التي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وضعف النظم الإداريَّة ، وتدني السلوكيات والالتزام الاخلاقي وسيطرة الانفعالات غير العقلانية على التصرفات والسلوك الاجتماعي والعلاقات الجنسية غير المشروعة ، والمشكلات العائلية ونقص التكافل الاجتماعي والاتجاه إِلى العنف (البلطجة) واستغلال النفوذ الوظيفي أَو العائلي أَو

(1) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص114.

غيرها.[1] مما يؤدي إلى ضياع الحقوق والإحساس بعدم وجود شرعية قانونية يحتكم اليها الجميع.

ومن الطبيعي ان مثل هذا المناخ يعدُّ مواتيًا ومشجعًا لعصابات الجريمة المنظمة دولياً لكي تعمل على استثماره على نحو يؤدي إلى تحقيق مأربها وأهدافها الصريحة والضمنية.[2]

وخلاصة القول إنَّ ما يضفي على ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة الأَهميَّة والخطورة في المجتمع المعاصر اتجاهها نحو الطرائق والأَساليب الحديثة في ارتكاب السلوكيات والافعال الإجرامية التي يصعب ملاحقتها من أَجهزة الشرطة والقانون وخروجها عن الأَساليب والهياكل التقليدية القديمة لتصبح أَكثر سرية وأَكثر تعقيدًا، وتمثلت ابرز التحولات الجديدة التي طرأت على نشاط هاتين الظاهرتين الإجراميتين:

1- استخدام التقنيات الحديثة من نظم المعلومات والاتصالات الحديثة (الإنترنت) في تنفيذ عمليات إساءة استخدام السلطة وتلقي الرشاوى والعمولات وارتكاب الجريمة المنظمة وإخفاء مصالحها وحماية منفذيها.

2- وضوح دور التنظيم في تنفيذ الجرائم لتظهر الجريمة التنظيمية (Organizational Crime) التي تقوم على المؤسسية ، وليست الجريمة المنظمة (Organizational Crime) ،[3] القائمة على القدرات الشخصية لأعضاء العصابات الإجرامية المعروفة.

3- الدور الايجابي للوظيفة واختصاصاتها وسلطاتها في دعم نشاطات الجريمة المنظمة يرافقها في المقابل غياب نظم المحاسبة والمساءلة المؤسسية واقتصارها على محاسبة الموظف الذي يشغل درجات دنيا أَو يعمل مؤقتاً.

4- تتضافر عناصر الفساد السياسي والاجتماعي والاخلاقي الناجم عن التداخل بين الجريمة المنظمة والفساد.

---

(1) د. علي عبد الرزاق جلبي ، مصدر سابق.

(2) د. حمدي عبد العظيم ، مصدر سابق ، ص160.

(3) Koichi Miy, Organizational in Contemporary Societies, Tokyo, Kodan – sha, 2003.

اساس العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد:

نستطيع القول بناءً على دراستنا لمفهومي الجريمة المنظمة والفساد وخصائصها المشتركة، بأنَّ العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد هي علاقة مترابطة وتبادلية ، فكلاهما يكون سبباً لوجود الآخر، وذلك يرجع لكون الجرائم التي صنفت كأنماط من جرائم الفساد هي في معظمها تشكل جرائم منظمة ، كذلك فإن الهيكل التنظيمي للجريمة المنظمة يقوم على جرائم الفساد ، وينطبق مع المفسدين؛ إذ نجد هناك تشابهاً وتطابقاً بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، لكن السرية التي تتميز بها أَنشطة وعمليات تلك الجريمتين تحول دون الكشف عن أَبعاد تلك العلاقة الموجودة بين مرتكبي الجرائم المنظمة والفساد بشكل واضح ،[1] ولاسيَّما في ظل التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات المعاصرة مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي تمكن الرؤوس الكبيرة للجماعات الإجرامية المنظمة من العمل عن بُعد.

ومِمَّا لا شك فيه ان هناك قوى جذب بين قطبي هذه المعادلة الثنائية؛ إذ تنجذب الجريمة المنظمة إلى البيئة التي ينتشر فيها الفساد بشكل واسع ، وفي حالات عديدة تستخدم الياتها ووسائلها المتنوعة في إفساد الموظفين لتضعهم في دائرة الفساد (الذي يقوم به اصحاب الياقات البيضاء) ، وفي الوقت نفسه يكون قطب الفساد مفتوحاً ومُرحباً لنشاط الجريمة لكي يفعل إفساده ويوسعه ويعمقه في مؤسسات العمل الرسمية ، بمعنى آخر أَنَّ كلاهما يغذي الآخر بنشاطه الخاص به ، وكلاهما يمثلان اختراقاً للقانون وإيذاء المجتمع وتشويه أَخلاقه وتوهين ضوابطه وإهدار طاقته الاقتصادية وتحجيم الشفافية وإعاقة التقدم المؤسسي وعرقلة الانماء البنائي.[2]

ولذلك نجد بتحليل خصائص ومميزات ظاهرتي (الجريمة المنظمة والفساد) وجود الكثير من الصفات المشتركة بين هاتين الظاهرتين ، ومن أَبرزها:[3]

(1) حسينة شروق ، العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد5 ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2009 ، ص61.

(2) د. معن خليل عمر ، الجريمة المنظمة والارهاب ، مصدر سابق ، ص160-161.

(3) د. عبد الصمد سكر ، الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2018 ، ص99-100.

1- إنَّ ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة تتخذان من المال والنفوذ سلاحاً لتحقيق أهدافهما.
2- إنَّ ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة تستخدمان العنف والابتزاز والاغراء والترهيب من أجل تحقيق مصالحهما.
3- إنَّ عناصر الجريمة المنظمة والفساد تستعمل التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في انشطتهما الإجرامية.
4- تعتمد عناصر الجريمة المنظمة والفساد على اتباع السرية البالغة في المعاملات والاتصالات من أجل إخفاء نشاطتهما الإجرامية بعيداً عن الرقابة الأمنيَّة والقانونية.
5- توجد عوامل مشتركة وعلاقة واضحة لمختلف الأنشطة الإجرامية المشتركة بين جرائم الفساد والجريمة ، تساعد على انتشارها فضلًا عن تبادل المنافع المادية والمعنوية بين مرتكبي تلك الجرائم.
6- ان الجرائم المنظمة كالإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإتجار بالبشر بالأسلحة ، تقوم في اغلبها على استقطاب وإفساد الموظفين العموميين ورجال تنفيذ القانون واعوانهم ، والسيطرة عليها بشتى الوسائل لضمان تعاونهم في تنفيذ الجرائم.

ونظراً لأن هناك العديد من انماط الجرائم المستحدثة التي تستخدم فيها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات ، والنظم الحديثة المستخدمة في المعاملات التجارية ، والمؤسسات المصرفية، وبرامج الحكومات الإلكترونية؛ لذلك سعت عصابات الجريمة المنظمة جاهدة لاختراق المؤسسات الرسمية العامة والخاصة لإتمام نشاطاتها الإجرامية ، وهو ما يتطلب منها تجنيد بعض من كبار الموظفين النافذين ورجال السلطة السياسية الفاسدين لتقديم العون اللازم واستدراجهم بمختلف صور الفساد مثل الرشوة والابتزاز وتوفير الحماية غير القانونية للبناء السياسي وغيرها من اشكال الفساد ، وبذلك تظهر ابعاد العلاقة القوية بين الجريمة المنظمة والفساد.

وعلى ضوء نقاط التشابه بين الجريمة المنظمة والفساد ، ظهر لدينا تفاعل مشترك بين هاتين الظاهرتين مشكلة نمطاً إجرامياً جديداً نستطيع تسميته بـ **(جرائم ذوي الياقات البيضاء المعاصرة)** ، وتشتمل على نشاطات إجرامية سرية منظمة يشارك فيها

موظفين بيروقراطيين يحتلون مناصب عالية في المؤسسات الرسمية والاقتصادية هدفها الكسب غير المشروع ، ومثل هذه النشاطات الإجرامية تخترق أَجهزة الدولة وتسكن فيها ، وتعمل من داخلها ادارياً وفنياً بالموظفين الحكوميين الذين يديرون المصالح الاقتصادية للدولة لصالح عصابات الجريمة والمصالح الشخصية ، فمن ناحية تشكل عصابات الفساد معبراً امناً في مختلف مراحل تنفيذ الجريمة ، بنقل مدخلاتها وعائداتها وغسل أَموالها والتأثير على العدالة الجنائية بشأنها . ومن ناحية أُخرى تحرص عصابات الجريمة المنظمة على نشر الفساد وتوفير أَسبابه واستقطاب العناصر الإداريَّة الفاسدة وتجنيد ضعاف النفوس من الموظفين الحكوميين في حلقاته، وبذلك نجد عصابات الجريمة المنظمة في انتشار الفساد حظها لأَنَّ بيئة المجتمعات الفاسدة هي الأَماكن الافضل لترويج المخدرات وتجارة الجنس وممارسة الأَنشطة المخلة بالآداب، مِمَّا يشكل خطورة بالغة الأَهميَّة على المستويين الدولي والوطني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأَمنيَّة للمجتمع الإنساني.

المبحث الرابع
خاتمة الدراسة

اولاً/ استنتاجات الدراسة:

1- إنَّ العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد هي علاقة طردية متبادلة، فكلما انتشر الفساد في المجتمع تفاقمت الجريمة المنظمة، وبالمقابل كلما تفاقمت الجريمة المنظمة وتضخمت عائداتها ، تطورت قدراتها على استقطاب المفسدين والتوسع في النشاطات المالية المخالفة للقانون والتأثير على مراكز النفوذ والسلطات.

2- لم يكن من الممكن وقوع جرائم مثل الاتجار في المخدرات عبر القارات وغسل عائداتها ، والاتجار غير المشروع في معلومات أَسلحة الدمار الشامل، والتهرب من الضرائب والاتجار في الاعضاء البشرية، ونشر ثقافة الجنس في وسائل الإعلام الجماهيري في بعض الدول دون وجود علاقات تعاون وثيقة بين عصابات الجريمة المنظمة وعناصر إداريَّة فاسدة داخل المؤسسات الحكومية في تلك الدول ومثل هذا التعاون يجعل من عناصر الجماعات الإجرامية تمارس نشاطات الإجرامية بشكل مخطط ومنظم يجعلها بعيدة في الغالب عن اعين الأَجهزة الأَمنيَّة والقانونية.

3- يشكِّل الفساد وما يزال واحداً من ادوات الجريمة المنظمة وجزءاً من استراتيجيتها ومخططها؛ إذ تلجأ الجماعات الإجرامية المنظمة إلى أَساليب الرشوة وتقديم العمولات المادية للمسؤولين الكبار في الوظائف الحكومية والسياسيين ذوي النفوذ وموظفي القطاع الخاص ، وذلك لضمان حمايتها وتجنب كشفها وتعطيل انشطتها الدولية . وتعتبر جماعات الجريمة المنظمة الأَموال التي تدفعها كرشوة من قبيل الاستثمار الذي يزيد من فرص نجاحها، ويقلل مخاطر كشفها من جانب السلطات القائمة على تنفيذ القانون.

4- إنَّ جماعات الجريمة المنظمة تساهم في نشر الفساد في المجتمع؛ إذ تلجأ احياناً إلى ابتكار أَعمال مشروعة لتستطيع بها دعم برنامجها الإفسادي؛ إذ تستخدم العائدات غير المشروعة في الرشوة وترسيخ النفوذ لتدعيم أَنشطة وأَهداف الجريمة المنظمة ، بينما تستخدم الاعمال المشروعة التي تمتلكها لتوفير حوافز ومكآفات كشكل من

اشكال الرشوة المستترة ، وبذلك تتغلغل الجريمة المنظمة في نسيج المجتمع وتمارس نفوذاً على العمليات السياسية ، إذ يكمن الخطر في قيام المسؤولين العاملين الفاسدين بكسر القواعد القانونية لخدمة مصالح الجماعات الإجرامية غير القانونية.

5- ان ما يزيد من خطورة ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة في المجتمع المعاصر ، توظيفهما للطرق والأَساليب الحديثة في ارتكاب السلوكيات والافعال الإجرامية التي يصعب ملاحقتها من قبل أَجهزة الشرطة والقانون ، فضلاً عن الابتعاد عن الأَساليب والهياكل التقليدية القديمة لتصبح نشاطاتهما أَكثر سرية وأَكثر تعقيداً.

6- تشكل العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة بِمثابة علاقة الروح بالجسد ، فكل منهما يُشكل سبباً ونتيجة للأُخرى ، كذلك ان كل منهما يغذي الاخر ، إذ تشكلت على اثر هذه العلاقة تنظيمات إجرامية محترفة تتميز بِتعقد بنائها التنظيمي وتنوع أَهدافها الإجرامية، واتساع نشاطاتها في النطاق الوطني وعلى النطاق العالمي وتتمتع بِصلات وعلاقات وثيقة مع كبار المسؤولين البيروقراطيين واصحاب القرار السياسي في بعض دول العالم ، وتتبادل بها المنافع والخدمات الاقتصادية والمالية ، وتمكن التنظيمات الإجرامية من زيادة مكاسبها المادية وضمان الحصانة من الملاحقة القانونية ، بصورة يمكن اطلاق تسمية (النموذج المعاصر لجرائم الياقات البيضاء) على هذه التنظيمات الإجرامية العابرة للقارات.

ثانياً/ الحلول والمقترحات لمواجهة الجريمة المنظمة والفساد:

ان مواجهة ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، يسترعي اتخاذ مجموعة من الحلول والمعالجات على المستوى الدولي والمستوى الوطني على حد سواء للتقليل من مخاطر هاتين الظاهرتين على الأَمن والسلم المجتمعي ، فضلًا عن تقليل استهدافهما للثروات المادية والبشرية للدول والمجتمعات ، وتتمثل ابرز هذه الحلول والمعالجات فيما يأتي:

- **على المستوى الوطني:**

1) ينبغي العمل على تطوير وتحديث أَجهزة الأَمن والشرطة ، بحيث يتوفر لدى رجال الشرطة الصلاحية العلمية والقدرات الذهنية والنفسية والمعنوية اللازمة للعمل في

مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد بكافة اشكاله ، فضلًا عن انشاء جهاز متخصص تتوفر فيه الإمكانيات الحديثة ويسند اليه مهمة اعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لرجال الشرطة حول طرق كشف ومحاربة العصابات الإجرامية المنظمة.

2) ضرورة تدريس موضوعي الجريمة المنظمة والفساد في كليات الشرطة واقسام علم الاجتماع والقانون ضمن مادة علم الإجرام بهدف اعداد الطلبة فكرياً وثقافياً لمواجهة هاتين الظاهرتين الخطيرتين، وتشجيع الباحثين والمختصين بإجراء البحوث والدراسات والمؤتمرات العلمية.

3) ينبغي العمل على تدريب كوادر الشرطة والأَمن تدريباً خاصاً ومستمراً على كيفية مواجهة الانماط المستحدثة من الإجرام والسلوك الانحرافي ، وان يتضمن التدريب بصفة خاصة الاصول والأَساليب العلمية الحديثة التي تتبع في كشف الجرائم وكيفية التصرف ازاء الجرائم المنظمة وعمليات الفساد الإداري والمالي ، وكذلك الالمام الكافي بالنواحي الفكرية والاجتماعية والنفسية ودراسة العوامل والظروف الشخصية والبيئية التي قد تدفع الأَفراد لارتكاب الجريمة ، على ان يظل هذا التدريب قائماً في مدة الخدمة حتى يتسنى الارتقاء بجهاز الشرطة من جوانبه المختلفة ويتحقق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والمهارة لدى الكوادر الأَمنيَّة في مجال التصدي ومكافحة الإجرام المنظم بكافة اشكاله.

4) ينبغي العمل على تعزيز العلاقات الاجتماعية والتعاون المشترك بين رجال الشرطة والجمهور والمنظمات الشعبية المختلفة ، فالشرطة في الواقع ليس بإمكانها ان تمارس رسالتها الموكولة اليها على احسن وجه الا بمساعدة هذه الجهات، ولا شك ان تحقيق هذه الصورة المشرقة من التعاون من الممكن ان يكون اثراءً وكسباً حقيقياً للعدالة والكفاح ضد تنامي معدلات الجريمة وانماطها المستحدثة، ولا يتحقق ذلك الا بإقامة جسور التعاون والتفاهم بين المواطنين والشرطة واكتسابها لثقتهم في إطار قيم ومعايير العدالة للجميع وازالة الحواجز الوهمية السلبية القائمة على التسلط والقهر أَو التعسف في استعمال السلطة ، والاكثار من الندوات والحلقات الجماهيرية بين أَجهزة الشرطة والمواطنين.

5) العمل على توجيه مراكز خدمة المجتمع في الجامعات للارتقاء في برامج عملها، واهتماماتها وتأكيد العناية وبالتثقيف العام، والوصول إلى القطاعات والشرائح الاجتماعية المحتاجة فعلاً لجهود تلك المراكز، وذلك من حيث بث الوعي الإيجابي وقيم ومفاهيم الاستقامة والسواء، وسبل التعامل الصحيح بين الأفراد والجماعات، وتنظيم تلك المهمات في إطار ندوات ودورات ومعارض ونشرات وبرامج إعلاميَّة.

6) الحرص على توجيه وسائل الإعلام المختلفة توجيهاً رشيداً ، للعناية المدروس والمنظم لبناء مجتمع سليم من ظواهر الانحراف، وتقديم برامج اعلامية تعزز القيم الخلقية والسلوكية الإيجابيَّة ، ومحاولة اعطائها أكبر نسبة ممكنة من المصداقية والإيجابية ، والزامها باحترام عقل وذوق القارئ والمشاهد، وذلك ببث الوعي الديني ، وتأكيد أهميَّة الاسرة ، وضرورة التحصيل العلمي والثقافي للشباب ، ودعوة جميع الفئات لتحمل المسؤولية الاجتماعية في التربية والتهذيب والتوجيه السليم ، ومحاربة الظواهر المنحرفة والإجرامية.

7) تشكل الثقافة الأمنيَّة المبنية على النضج التربوي والوعي الفكري والثقافي للفرد قاعدة مهمة في التصدي لخطر الجريمة المنظمة والفساد ويقع على المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام الدور الاكبر في تعزيز فاعلية الثقافة الأمنيَّة ، ومثل هذه الثقافة الأمنيَّة تتحقق باتباع عدة وسائل أبرزها:

أ- توعية أفراد المجتمع بخطورة الجريمة وأهميَّة الوقاية منها ، وان ثمن الجريمة لا يدفعه المجرمون وضحاياهم فقط بل أنَّ المجتمع بأسره هو الذي يدفع الثمن.

ب- توعية الفرد بأهميَّة دوره في مجال الوقاية من الجريمة والفساد ، تتشكل قناعات راسخة لدى أفراد المجتمع ان أجهزة الشرطة والأمن مهما بلغت كفاءتها وامكانياتها المادية والبشرية ، فإنَّها لن تتمكن ان تنجح في مهماتها بدون مشاركة أفراد المجتمع في الوقاية من الجريمة.

ج- تشكيل الوعي لدى ابناء المجتمع بأهميَّة احترام القوانين؛ لأنَّ احترامها والتقيد بها هو الضمانة الأساسيَّة لنشر الاستقرار والأمن ووقاية المجتمع من شرور الجريمة المستحدثة.

د- أَهميَّة تزويد أَفراد المجتمع ببعض المهارات الأَمنيَّة التي تساعدهم على الوقاية وحماية أَنفسهم وممتلكاتهم من الجريمة، فضلًا عن أَهميَّة تعاونهم مع رجال الشرطة في كشف الجرائم وحالات الفساد التي تحدث في المجتمع بتقديم المعلومات لهذا الغرض ، والتعاون مع أَجهزة العدالة في تقديم الشهادة.

هـ- الإكثار من تقديم البرامج والمواضيع الأَمنيَّة في القنوات الفضائية التي تساهم في اكتساب أَفراد المجتمع بعض المعلومات الأَمنيَّة حول أَنواع الجرائم واشكالها ونسبها وظروفها والعقوبات المقررة لها.

- **على المستوى الدولي:**

1) ضرورة التزام الدول بالاتفاقيات الدولية والإقليميَّة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة ومنها اتفاقية الأُمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفها المظلة التشريعية الأَساسيَّة لمكافحة الفساد ، وما يتصل بها من مبادئ المساءلة والحكم الرشيد وتأكيد الشفافية.

2) إبرام المزيد من اتفاقيات التعاون المشترك في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد بأشكالها الحديثة ، وتعزيز التعاون القضائي وتسليم المجرمين فيما بين الدول ، وعقد المؤتمرات والندوات لتوحيد مفاهيم الجرائم المستحدثة وكيفية مواجهتها.

3) تعزيز ودعم التعاون بين وزارات الداخلية والعدل على المستوى الدولي والاقليمي والعربي ، واقتراح سبل تنمية التعاون في مجال مكافحة الجريمة والمساعدة القضائية.

4) تفعيل دور منظمة الانتربول وتعزيز التعاون بين أَجهزة الشرطة على المستوى الاقليمي والدولي بشأن تبادل المعلومات والوثائق عن الأَفراد المشتبه في تورطهم في الجريمة المنظمة والفساد وعن المنظمات الإجرامية وأَساليبها المتطورة في تنفيذ انشطتها الإجرامية وفروعها في مختلف انحاء العالم.

5) إنشاء إدارة دولية متخصصة في مواجهة عصابات الفساد والإجرام المنظم عبر الدول، تساعد الدول في تمويلها بقاعدة بيانات دولية ، وتحتفظ ببنك معلومات عن

العصابات المنظمة ونشاطها المعروف دولياً وتزويدها بكافة الوسائل التكنولوجية المتطورة من أجهزة انترنت واقمار صناعية.

References

.1 Dr. Mohammed Al-Amin Al-Bishri 2007, Corruption and Organized crime, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, P.12.

.2 Sana Khalil (2001), Transnational Organized Crime: international efforts and problems of prosecution, national criminal Journal, vol.44, issues I and II, National Center for social and criminal Research, Cairo: P. 5.

.3 Adel Abdel Aal, 1993, violent crimes and their patterns and means of reducing their spread, a paper presented to the XVII Conference of police and security leaders held in Tunisia for the period from 20 to 22 September, P. 56.

.4 Dr. Adel Abdel Gawad Al-kardousi(2005), Arab security cooperation and combating transnational crime, library of literature, Cairo : P.12.

.5 Dr. Abdel Rahim Sidqi(1998 the criminal phenomenon, library of the House of Arab culture, Cairo University, Cairo:P. 23.

.6 Dr. Maan Khalil Omar 2005), social disintegration, Dar Al-Shorouk publishing and distribution, Amman, Jordan,, P. 222.

.7 Mr. Alishta 1999 , administrative corruption and the future society, radiation library, Alexandria, Egypt:P. 43.

.8 Dr. Hamdy Abdel Azim2008, the globalization of corruption and the corruption of globalization, University house for publishing and distribution, Alexandria, Egypt:P. 23 .

.9 Pierre lacom, corruption2003, translated by Suzanne Khalil, ain house for human and social studies and research, Cairo: P. 11.

.10 Jalal Abdullah Moawad (1987), political corruption in developing countries – research published in the Journal of Arab Studies – Vol. (3), No. (4), Institute of studies – Beirut: P. 4.

.11 Dr. Fethiye Abdul Ghani al-Jumaili, crime, society and the perpetrator, Wael publishing house, Amman, Jordan, 2001, pp. 147-148 .

.12 Dr. Noah Ezz al-Din Abdul Razzaq, Iraqi media and anti-corruption, Journal of Political Studies, issue 15, Bayt al-Hikma, Baghdad, 2010, p.50.

.13 Dr. Hadi Saleh al-Issawi, theoretical additions in psychological – social – Criminal Sociology, Dar al-Farahidi publishing and distribution, Baghdad, 2010, p. 119.

.14)D. Rabah Majid Mohammed al-Hiti , the culture of administrative corruption in Iraq, Masarat foundation for cultural and Media Development, Baghdad – Beirut, 2012, p.67.

.15 Fadia Kassem Baydoun, white collar crimes: bribery and money laundering, al-Halabi human rights publications, Beirut, 2008, p.13.

.16 Mohammed Farouk al-Nabhan, combating organized crime, Arab Center for Security Studies and training, Riyadh, Saudi Arabia, 1989, p.48.

.17 Saud bin Mohammed al-Nimrand others(2002), general administration – foundations and functions, Al-shaqri library, Riyadh, Saudi Arabia :P.147.

.18 Dr. Mohammed Al-Amin Al-Bishri (2004), investigation of the crimes of the newcomer, Naif Arab University for Security Sciences,, P.75.

.19 Dr. Maan Khalil Omar, organized crime and terrorism, Al-Shorouk publishing house, Amman, Jordan , 2013, p.31.

.20 Ibrahim al-Hammoud, the phenomenon of money laundering and its impact on the national economy, a seminar held by the Journal of law, scientific publishing Council, Kuwait University, the twentieth year, the third issue.

.21 Mohammed Mohieddin Awad1995, organized crime, Arab Journal of security studies and training, Arab Center for Security Studies and training, Vol.10, No. 19,, p. 35.

.22 Dr. Ali Abdel Razzak Chalabiet al. (2003), sociology and social problems, University Knowledge House, Alexandria, Egypt,, P.311.

.23 Abdul Karim Darwish(1995), organized crime across borders and continents, Journal of security and law, police College, third year, second issue, July,, pp. 103-104.

.24 Richard Nixon 1989, victory without war, prepared and presented by :Mohammed Abdel Halim Abu-Ghazaleh, Vol.2, Al-Ahram Center for translation and publishing, Cairo:P. 325.

.25 Dr. Yas Khader al-Bayati , the reality of the Arab media and the challenges of the next century, Journal of Media Research, No. 15, Center for media and cultural research and documentation, Tripoli, P.32.

.26 Waltrap Ruston (1994), I tell sovereignty, how the information revolution is transforming our world, translated by Samir Ezzat Nassar and George Khoury, reviewed by Dr. Ibrahim Abu Arqoub, Dar Al-Nasr publishing and distribution, Amman, Jordan,, pp. 14-15.

.27 Dr. Saleh bin Mohammed Al-Misnad and Dr. Abdul Rahman Bin Rashid Al-muhaini(2000), computer crimes, the

real prohibition in the information age, the Arab Journal of security studies and training, Vol.15, No. 29: p. 149.

.28 Dr. Ayed Awad and rikat(2013), theory of criminology, Wael publishing house, Amman, Jordan,, pp. 373-374.

.29 Ahmed Wahdan (2001) , security implications of globalization, (a study in the impact of globalization on organized crime), National Criminal Journal, vol.44, issues I and II :pp. 98-100.

.30 Dr. Hany Khamis Ahmed Abda (2008), sociology of crime and delinquency, University Knowledge House, Alexandria, Egypt:P.91.

.31 Dr. Hamdy Abdel Azim, the globalization of corruption and the corruption of globalization, Vol. 1, university House, Alexandria, Egypt, 2008, pp. 158-159.

.32 Investigative journalism-technical curriculum, United Nations Development Programme, Iraq, 2014, pp. 83-84.

.33 Dr. Ali Abdel Razzak Chalabi, organized crime and the winds of globalization, Al-Ahram newspaper, Al-Ahram Center, Cairo, 14/8/1998/8./

.34 Hasina cherouk (2009), the relationship between corruption and organized crime, Journal of jurisprudence, No. 5, Mohamed Khidr University, Algeria :P.61.

.35 Dr. Abdel SamadSakr (2018), organized crime and mechanisms to combat it, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo :pp. 99-100.

The Relationship between Corruption and Organized Crime A contemporary Modern of White-collar Crime -A Soial and Analytical Study-

Ahmed Abdulaziz Abdulaziz *

Abstract

This analytical study focuses on clarifying the new developments in contemporary crime, and monitoring the reasons and encouraging factors that strengthened the relationship between organized crime gangs and organizations of administrative and financial corruption in various countries of the contemporary world, most notably globalization and commercial openness between different parts of the world, in addition to the emergence of modern technologies from systems Information and modern communications such as the Internet, not to mention the spread of materialism among the peoples of the world, and these factors have encouraged the emergence of a contemporary model of (white collar crimes) that includes transnational organized crimes consisting of an alliance of organized crime gangs with some corrupt political and economic regimes in the world. Such as drug crimes, human trafficking, arms smuggling and money laundering. The study included four sections, the first section dealt with the theoretical framework of the study, while in the second section we dealt with the elements of the common relationship between corruption and organized crime. Recommendations and suggestions.

The results of the study revealed that organized crime gangs are working hard to motivate employees, senior politicians and economists to engage in organized corruption, which contributes to

* **Asst.Prof/ Department of Sociology/College of Arts/University of Mosul.**

a wider spread of both crimes, and the development and diversity of methods and patterns of these crimes, which constitutes a very important danger at the international and national levels in all economic fields. social, political and security.

Keywords: crime, economy, humanity.